

كميل بوروفيل

بعدما حلقت اسعار #المحروقات وتجاوزت كلفة النقل قدرات الـ #لبنانيين عموماً والعمال منهم خصوصاً، باتت اقامة مشاريع نقل مشترك ونقل عام ضرورة من الضرورات القصوى لكبح جماح الفقر ووقف تآكل مداخيل الموظفين والعمال.

وينتظر اللبنانيون أن تفي الحكومة بما وعدت به من إيلاء #النقل العام العناية والدعم اللازمين والتي سعت فور نيلها الثقة الى المباشرة بوضع خطة نهوض للقطاع، فيما تطمح وزارة الأشغال العامة والنقل للحصول على مساعدات من فرنسا من شأنها أن تُعيد بناء القطاع وتجديده.

يأتي تمني وزارة الأشغال من ضمن "الهجمة" اللبنانية الشاملة استجابةً لتحدي رفع الدعم عن المحروقات، إذ تأهب أطراف العملية الإنتاجية ومن ورائهم الدولة للمواعاة بين رواتب الموظفين وتكاليف النقل، فرواتب الموظفين لم تعد تؤمن لهم الوصول إلى أماكن عملهم، وتكاد تكاليف النقل تغلب عائدات العمل الشهرية. جميع الخطوات الحالية التي تحاول الحكومة الجديدة القيام بها معلقة على شروط؛ فالبحث في لجنة المؤشر حول كيفية تصحيح الأجور مرتبط بالتوصل إلى حل لضبط سعر صرف الليرة اللبنانية. ومن جهة ثانية، العمل على إيجاد حل لأزمة النقل العام ربطته وزارة الأشغال بهبات خارجية. والمعروف أن تثبيت سعر الصرف والحصول على هبات مرتبطان بكيفية التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ورداً على سؤال "النهار" حول كيفية تمويل مشروع النقل العام في لبنان، كشف وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية أنه بحث مع السفارة الفرنسية في إمكان إعطاء هبة تتيح للبنان تأمين باصات تغطي جميع المناطق، وأعرب عن أمله في "أن يحصل تعاون إيجابي في هذا الشأن"، من دون الوقوف عند عينية الهبة أو ماليتها، فما يهم وفق ما يقول حمية "أن تسيّر باصات النقل على كامل الأراضي اللبنانية".

ثمة ضرورة لوضع خطة نقل عام تغني الموظفين عن الاستعانة بسياراتهم الخاصة، بعد أن أصبحت تكلفة صيانتها وتزويدها بمادة البنزين أكثر من قدرة المواطن. لذا طلب حمية تقريراً عن الآليات القديمة حتى يطلع على حالتها وكيفية الاستفادة منها".

على مقلب الهيئات الاقتصادية، أكد رئيسها محمد شقير لـ "النهار" أنها "منفتحة على جميع الخيارات. فالهيئات تريد أن يكون هناك استقرار اجتماعي في البلد". لكنه اعتبر أن الاتجاه نحو أي حل من دون معالجة أزمة سعر الصرف وتثبيت الليرة سيكون من دون جدوى، وذلك بعد أن أعلن المكتب الإعلامي لوزير العمل مصطفى ببيرم أنه سيطلق قريباً عمل لجنة المؤشر للنظر في معالجة رواتب وأجور العاملين في القطاع الخاص، والتي كانت قد توقفت عن اجتماعاتها منذ العام 2014.

ورأى أن "غالبية المؤسسات والشركات الخاصة رفعت أجور موظفيها"، لافتاً إلى أن "هذا الارتفاع في الرواتب غير كافٍ". أما بالنسبة إلى بدل النقل، فبعد رفع الدعم عن المحروقات واتضح الصورة "بات بالإمكان تحديد بدل النقل العادل للموظفين، فلا يمكن تصوّر أن يدفع الموظف أكثر من راتبه للوصول إلى مكان عمله".

بالنسبة إلى رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر "لا بدّ من معالجة ملحقات الأجر التي يجب أن تكون متحركة وتواكب الزيادة على المحروقات بشكل دوري"، وأشار لـ "النهار" إلى أن "تكلفة التنقل داخل العاصمة بالنسبة إلى الموظف أصبحت نحو 50 ألف ليرة لبنانية يومياً".

وقال الأسمر إن "المنح المدرسية يجب إعادة النظر فيها لأنها غير كافية"، لافتاً إلى أن "الاتحاد باشر جولة مفاوضات مع وزارة العمل، وأصحاب العمل. وهذه مرحلة تضحيات من قبل الجميع، لكن يجب إنصاف الموظفين والبحث في أصل الأجر والملحقات. ويرأى الاتحاد، الحد الأدنى العادل للأجور هو 7 ملايين ليرة لبنانية". وأضاف الأسمر أن "الأرقام قابلة للنقاش، ومن الممكن أن يكون أقل في حال كان هناك خدمات أخرى مثل الطبابة المجانية، والنقل العام المؤمن وغيرهما".